تتفق شروط العضوية ايضاً، مع بناء المنظمات القاعدية على اساس المبدأ الانتاجي- الجغرافي.

ومنذ المؤتمر الوطني الرابع وحتى الان بذلت الجبهة وعموم المنظمات الحزبية جهداً كبيراً على صعيد تحسين البنية الطبقية للحزب، فقد ادرج في برامج الفروع السنوية طوال السنوات الماضية مطلب التأكيد على رفع مستوى التوسع في صفوف العمال وبنسب مرتفعة خاصة في الفروع التي يتواجدون فيها بشكل ملحوظ وكبير كالأرض المحتلة والاردن.

اما على صعيد الموقف، فقد حاولت الجبهة باستمرار ان تنطلق من التعبير عن مصالح الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم الكادحين اجمالاً، وعملت لتربية اعضاءها على المسلكية الثورية، وعلى الكفاحية وبشكل مثابر وساهمت في الدفاع عن مطالب العمال (الارض المحتلة والاردن)، وانطلقت باستمرار من ضرورات وحدة التمثيل السياسي والنقابي للعمال الفلسطينيين واهمية النضال من اجل تبوئهم لدورهم اللائق في النضال الوطني الفلسطيني فحاربت شق الاتحاد العام لعمال فلسطين في الخارج، كما حاربت شق الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الفلسطينية كما كانت المبادرة لتقديم شتى الاقتراحات والمشاريع لتوحيده على اسس ديمقراطية وبما يضمن التمثيل النسبي للقوى المشاركة كما سعت لنسج اوثق العلاقات مع القوى الماركسية الديمقراطية الثورية في الساحة الفلسطينية وذلك بهدف تحقيق وحدة كل الماركسيين في اطار حزب طليعي موحد معتبرة ان وحدة القوى الديمقراطية الثورية والتنسيق بين القوى المختلفة هي المقدمة الطبيعية.

وبالنظر الى مجمل نشاطات ومواقف الجبهة، فاننا نستطيع القول انها اقتربت تدريجياً من بناء نفسها وتنظيمها على اساس الارتباط بمصالح العمال وعموم الكادحين بشكل واع، وتسعى باستمرار للتعبير عن ذلك، كما تسعى لتنظيمهم ورفع مشتوى مشاركتهم ودورهم ونكانتهم في النضال الوطني.

وبالرغم مما انجز على هذا الصعيد، الا اننا نسجل وبجرأة وقوعنا في ثغرات ونواقص واخطاء اضعفت قدرتنا على تطوير بنيتنا الطبقية باستمرار وبالتعبير عنو مجمل مصالح الكادحين الفلسطينيين، وبالنجاح في تنظيم وتعبئة فئات جماهيرية واسعة كالفلاحين والمثقفين الوطنيين والديمقراطيين وقطاع المرأة ايضاً، ولا شك فان من الأسباب الاساسية لذلك هي وقوعنا في مراحل متقدمة من تطورنا في نزعات يسروية ضيقة، صحيح ان هنالك فرقاً بين خطابنا السياسي والفكري وبين ممارستنا العملية على هذا الصعيد لكن الصحيح ايضاً، ان انشدادنا هذا في ظل ضعف تبلور طبقتنا العاملة وتشوهها قد اضعف توجهنا للقطاعات الجماهيرية الشعبية المختلفة وجعلنا نتطرف احياناً ونرسم مهمات للتوسع الحزبي لا تنسجم مع الواقع، وأضعفت هذه النزعة تحولنا الى حزب جماهيري.

اما الامر الثاني الملفت للنظر فهو تدني نسبة الفلاحين في صفوف الجبهة بشكل عام، وهو ما يستدعي الوقوف امامه بجدية من اجل تفاديه وخاصة على ضوء الدلائل الكبيرة على هذا الصعيد لانتفاضة الارض المحتلة المجيدة.

اما بالنسبة لنسبة العمال، فهي مرضية بشكل عام مع الحاجة المستمرة لتطويرها وتفعيل ادائها، وذلك بسبب وضع الشتات الذي يعيشه شعبنا وصعوبات التنظيم والعمل في اوساط العمال في بعض المناطق، ناهيك عن المستوى الضعيف لتمركز الطبقة العاملة ونسبتها القليلة الى عدد

السكان، ووجود صفات وسمات عديدة تتسم العديد من فئاتها بالطابع الخاص وشبه الحرفي وشبه البروليتاري.

ومع اهمية العمل من اجل زيادة نسبة العمال في الحزب وخاصة في صفوفه القيادية، الا ان الأهم ليس عدد العمال، بل نوعيتهم وثقافتهم ومستوى تأهيلهم الامر الذي يجب ان يدرس بعناية، وان يعطى له المزيد من الاهتمام في الفترة القادمة، كما ان الطابع الطبقي للحزب لا يتحدد بعدد العمال في صفوفه فحسب بل وبالنسبة التي يمارسها والمواقف الطبقية التي يتخذها، ولهذا الامر ارتباطه الوثيق بالوضع الملموس للحركة الثورية المعنية وبمهمات الحزب والوضع الدولي ايضاً، وفي مطلق الاحوال على الحزب ان يحافظ على كونه الفصيلة الواعية للطبقة العاملة ولعموم الكادحين والشغيلة. ولذا فان عليه ان يزيد من مستوى وعيه باستمرار، بأن اي خلل على هذا الصعيد من شانه ان يؤثر سلباً على ارتباط الحزب بجماهيره ومصالحها وبالتالي يؤثر سلباً عليه بوصفه طليعة.

ويقول لينين بهذا الصدد، ان من الضروري للحكم على حزب من الاحزاب ان نرى ليس ماذا تقول الاحزاب على نفسها، بل وماذا تعمل وكيف تتعامل عند حل المسائل السياسية المختلفة، وكيف تتصرف في المسائل التي تمس المصالح الحياتية لمختلف طبقات المجتمع. وعلى اساس هذا التحليل يعلمنا لينين ان الطبيعة الطبقية لكل حزب سياسي، تتوقف قبل كل شيء ليس على تركيبته الطبقية فحسب، بل وعلى من يقوده وما هو محتوى نشاطه وتكتيكه السياسي.

ثالثاً: على الصعيد التنظيمي:

التنظيم وسيلة اساسية لتحقيق السياسة الحزبية ومن خلال المبادىء التنظيمية يتجلى جوهر الحزب الطبقي وعلى اساسها يصاغ النظام الداخلي بأحكامه العامة وبمواده وقواعده ولذا فالتحول على هذا الصعيد له اهمية كبيرة وخاصة.

ان قيام التنظيم على اسس سليمة يتحول الى عامل من عوامل التحول، وخاصة في مجال فرض المتطلبات الفكرية- السياسية للقوانين الموضوعية التي تفعل فعلها به، فالمسألة التنظيمية ليست مسألة فنية تكتيكة بل مسألة فكرية- سياسية بالأساس وعلى ضوء ذلك تنبع اهمية تطور الحياة التنظيمية الداخلية للحزب، ودورها في تحديد هويته وجوهره ومقاييس نضجه وعلاقته بجماهيره وقيامه بمهامه المنوطة به.

وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى من الحكم على مستوى نضج عملية البناء التنظيمي هو تماماً كالحكم على مستوى نضج البناء الايديولوجي اي ليس التبني الرسمي والمعلن للقضايا والمواقف بل الممارسة على اساس ذلك.

فعلى الصعيد المجرد قد نكون امام صياغة دقيقة وناضجة لنظام داخلي لحزب ما، ولكن على صعيد الممارسة نتلمس افتراق واغتراب التطبيق عن النصوص والقواعد، ولذا من الاهمية بمكان عدم محاكمة الشوط المقطوع على اساس صياغة مواد النظام الداخلي للجبهة ومبادئه وقواعده فحسب بل ضرورة تفحص مستوى تطبيق ذلك على ارض الواقع، ومدى ومستوى التطبيق الخلاق لذلك.